الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات

آذار / مارس ٢٠٠٦

ما هو الدور الذي يضطلع به البرلمان في الرقابة على أجهزة المخابرات؟

لماذا يتوجب على البرلمانات أن تلعب دوراً فاعلاً في الرقابة على أجهزة المخابرات؟

ما هو التفويض الممنوح للبرلمان فيما يتعلق بإجراء الرقابة؟

ما هي التحديات الرئيسية التي تقف في وجه الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات؟

كيف يمكن التغلب على هذه التحديات؟

المزيد من المعلومات

قضايا ذات صلة

ما هو الدور الذي يضطلع به البرلمان في الرقابة على أجهزة المخابرات؟

تمثل الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات إحدى المقوّمات الخمس التي تستند إليها عملية الرقابة على قطاع المخابرات. (أنظر الإطار على الصفحة رقم ٢ أدناه). وعلى الرغم من أن البرلمانات غالباً ما تمتلك سلطة ضئيلة جداً فيما يتعلق بالمسائل العملياتية، فهي تتمتع بصلاحيات واسعة لتحديد التفويض الممنوح لأجهزة المخابرات والميزانيات المرصودة لها، بالإضافة إلى قدرتها على مراقبة سلوك تلك الأجهزة عقب ارتكابها لأية مخالفة. وفي بعض الحالات، يتوجب إبلاغ البرلمان، أو بعض أعضائه على الأقل، حول بعض المسائل العملياتية المحددة أو تفويضهم بالنظر فيها.

تتولى البرلمانات الرقابة على أجهزة المخابرات تحت عدة صفات متباينة؛ حيث يقوم البرلمان بجميع أعضائه بتنفيذ بعض مهام الرقابة على قطاع المخابرات، بينما تُكلف لجان من البرلمان بتنفيذ مهام أخرى في هذا الإطار. وتشتمل اللجان البرلمانية التي تنظر في القضايا المتعلقة بالمخابرات على اللجان البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات ولجان الموازنة، بالإضافة إلى اللجان الأخرى التي تتضمن صلاحياتها تنظيم الوزارات التي تقع تحت نطاق سلطتها أجهزة استخباراتية محددة، مثل وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية.

وتتولى اللجان البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات تنفيذ معظم المهام التي تشتمل عليها الرقابة البرلمانية في غالبية الدول الديمقراطية – ولكن باستثناء فرنسا بشكل خاص، حيث لا يوجد فيها مثل هذه اللجان. ويمكن أن تتألف اللجان البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات من أعضاء البرلمان أو الخبراء الذين يعملون بالنيابة عن البرلمانات، كما هو الحال في النرويج وكندا. ولا تقوم هذه اللجان البرلمانية بتوفير منبر للتباحث في القضايا المتعلقة بالمخابرات فقط، وإنما تمثل كذلك مستودعاً للمعارف والخبرات؛ حيث يجري تعيين أعضاء هذه اللجان وتثبيتهم

DCAF

مركز جنيف
للرقابة الديمقراطية
على القوات المسلحة

تزود سلسلة التقارير الموجزة الصادرة عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة المختصين بمقدمات محددة حول العديد من القضايا في مجال إدارة القطاع الأمني وإصلاحه

من قبل البرلمان بكافة أعضائه أو اللجان الإجرائية الخاصة أو من قبل السلطة التنفيذية – وذلك بموافقة البرلمان أو عدمها. (للإطلاع على أمثلة حول اللجان البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات في أربع دول، أنظر الجدول على الصفحة رقم ٥ أدناه).

لماذا يتوجب على البرلمانات أن تلعب دوراً فاعلاً في الرقابة على أجهزة المخابرات؟

تحتاج البرلمانات إلى قطاع مخابراتي يتمتع بقدر عالٍ من الجودة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة بشأن الأمن القومي في العديد من المجالات، بدايةً بتحديد حجم القوات المسلحة والميزانية المخصصة بها وانتهاءً بالتفويض باستخدام القوة. وبالإضافة إلى كونها تمثل الجهة التي تستهلك المعلومات التي توفرها أجهزة المخابرات، تساعد البرلمانات في ضمان المسائل التالية:

- **إضفاء صفة الشرعية الديمقراطية على عمل أجهزة المخابرات.** حيث يمكن للرقابة البرلمانية أن تساعد في ضمان احترام أجهزة المخابرات للمعايير الديمقراطية.
- **الحيلولة دون إساءة استخدام الصلاحيات الممنوحة لأجهزة المخابرات.** بسبب طبيعة الخدمات التي توفرها أجهزة المخابرات للدولة، فهي تنزع إلى إساءة استخدام صلاحياتها. وطالما أن هذه الأجهزة تعمل في نطاق درجة نسبية من السرية داخل إقليم الدولة، فإن المواطنين تساورهم هموم مشروعة حول الطريقة التي تمارس بها أجهزة المخابرات المحلية صلاحياتها الاستثنائية. ومن هنا يأتي دور الرقابة البرلمانية لكي تساعد في ضمان عمل تلك الأجهزة وفقاً للقانون.
- **كفاءة قطاع المخابرات.** عادةً ما يمثل البرلمان الحَكَم النهائي الذي يدلي برأيه حول أداء مؤسسات القطاع الأمني. وبهذه الصفة، يتوجب على البرلمان إجراء التحقيق في أداء هذه الأجهزة، وذلك لضمان إنفاق أموال الضرائب التي يدفعها المواطنون على الوجه المطلوب.

ما هو التفويض الممنوح للبرلمان فيما يتعلق بإجراء الرقابة؟

في معظم الدول الديمقراطية، تتمتع البرلمانات بصلاحيات واسعة تتعلق بأجهزة المخابرات، إلا أن الصلاحيات المحددة الممنوحة للجان البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات تتفاوت بشكل كبير. وتنقسم الصلاحيات الممنوحة للبرلمانات في هذا الجانب إلى فئتين: التشريع والتحقيق. وفي بعض الدول، فقد يجري إطلاع البرلمانات على التفويض بتنفيذ نشاطات عملياتية محددة، أو حتى السماح لها بالاضطلاع بدور في ذلك.

التشريع: تتولى البرلمانات صياغة التشريعات المتعلقة بقضايا معينة والتباحث فيها، وذلك إما من خلال البرلمانات بكافة أعضائها، أو من خلال اللجان البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات أو اللجان البرلمانية الأخرى. ومن الأمثلة على هذه القضايا ما يلي:

- الصلاحيات الممنوحة لأجهزة بعينها.
- وسائل وهيكليات التعاون بين أجهزة المخابرات.
- إعداد الميزانية واعتمادها و/أو التوصيات المرفوعة إلى لجنة الميزانية أو أمام جلسة البرلمان المنعقدة بحضور جميع أعضائه.

الدرجات الخمسة لرقابة أجهزة المخابرات

يدل مصطلح الرقابة على أجهزة المخابرات على المصطلح العام المستخدم لدراسة و تقييم الأنشطة التي تضطلع بها أجهزة المخابرات. وإلى جانب الرقابة البرلمانية، تستند الرقابة

على قطاع المخابرات على المقومات التالية:

- **الإدارة الداخلية** - وتمثل هذه الإدارة الصلاحية وما يرافقها من مسؤولية يضطلع بها المسؤولون عن الأعمال التي يُقدم عليها الأفراد العاملون تحت إمرتهم (بما في ذلك الآليات اللازمة لحماية حقوق العاملين في قطاع المخابرات ومعاقبة الأفراد داخل أجهزة المخابرات تأديبياً).
- **الإدارة الخارجية** - وهي المسؤولية التي يتولاها المسؤولون التنفيذيون المعنيون و/أو الوزارات المسؤولة عن أجهزة المخابرات.
- **المراجعة القضائية** - وتشير إلى الدور الذي يلعبه النظام القضائي في التفويض بالقيام بأنشطة مخابراتية محددة وإصدار الأحكام فيما يتعلق بحالات انتهاك القانون والتي يتم رفع شكاوى بشأنها.
- **الرقابة الخارجية** من خلال وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني - وتشير هذه الرقابة إلى الدور الذي تضطلع به تلك الوسائل والمؤسسات في إثارة النقاش بين أوساط الجمهور حول النشاطات التي تنفذها أجهزة المخابرات ومساءلة الأفراد المسؤولين فيها.

ويمكن أن يؤثر القصور في أي عنصر من هذه العناصر في عملية الرقابة على أجهزة المخابرات برمّتها. فعلى سبيل المثال، يمكن للبرلمانيين ممارسة الرقابة على أداء الوزراء بشكل فعال إذا كان هؤلاء الوزراء يتمتعون بصلاحيات حقيقية في مجال الإدارة التنفيذية.

التحقيق: يمكن للجان البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات في العديد من البرلمانات أن تنظر فيما يلي:

- تقيد الأعمال التي تنفذها أجهزة المخابرات مع القوانين المحلية والمعايير الإنسانية.
- فعالية أجهزة المخابرات في استخدام الموارد وتلبية الاحتياجات والأهداف القومية.

ويمكن أن تشمل الصلاحيات المحددة في التحقيق والتي تمنح للجان البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات ما يلي:

- الشروع في إجراء تحقيقات بناءً على الشكاوى التي تحال إليها من قبل الأفراد، أو السلطة التنفيذية أو أعضاء البرلمان.
- إصدار أوامر تكليف بالحضور للأفراد العاملين في قطاع المخابرات، إلى جانب إصدار طلبات لتزويدها بالمعلومات أو الملفات أو التقارير المتعلقة بقضايا محددة.
- إنشاء مجالس مستقلة للتحقيق والمراجعة.
- استدعاء الخبراء وطلب رأيهم حول المواضيع المعقدة.
- إحالة الشكاوى أو القضايا إلى السلطات القضائية أو إلى اللجان البرلمانية (مثل لجنة حقوق الإنسان في بعض الدول).
- مراقبة وسائل التدريب، إلى جانب طرق التحليل المستخدمة.

وفي بعض الدول، يتوجب إطلاع البرلمان أو حتى إفساح المجال أمامه في التفويض بالقيام بنشاطات عملياتية محددة. ففي الولايات المتحدة مثلاً، يتعين إطلاع أبرز الأعضاء في اللجان البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات في كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب بالكونغرس بشكل مسبق حول أية أعمال سرية. وفي ألمانيا، تتولى هيئة تعينها اللجنة البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات وبشكل دوري مراجعة وإعادة التفويض بتنفيذ أي من الصلاحيات الاستثنائية التي يعتبر أنها تشكل انتهاكاً للحقوق الأساسية، وذلك من قبيل التنصت على المكالمات الهاتفية أو الرقابة [على

المطبوعات وغيرها]. وفي الوقت الذي يرى فيه البعض أن كثرة التدخل البيروقراطي قد يعوق عمل أجهزة المخابرات، تُعتبر هذه الإجراءات قيّمة بالنظر إلى ما تمثله من قيود قوية تُفرض على صلاحيات السلطة التنفيذية.

ما هي التحديات الأساسية التي تقف في وجه الرقابة على أجهزة المخابرات؟

السلطة: غالبا ما يؤدي عدم إدخال بعض الأجهزة تحت إشراف اللجان البرلمانية والهيئات الأخرى المختصة في الرقابة على المخابرات إلى إعاقة عمل تلك اللجان أو الهيئات. كما يؤدي إلى ذلك أيضا تولي جهات خاصة خارجية تنفيذ بعض المهام التي تتولاها عادة أجهزة المخابرات. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتسبب التعاون الدولي المتزايد في مجالات معينة مثل مكافحة الإرهاب في تعقيد عملية الرقابة على أنشطة محددة تنفذها أجهزة مخابراتية أجنبية.

القدرة: تتطلب الرقابة على أجهزة المخابرات فهماً جيداً للدور الذي تؤديه هذه الأجهزة في نظام المخابرات القومي. (أنظر التقرير الموجز حول أجهزة المخابرات الصادر عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة). وزيادة على ذلك، يجب أن تتوفر للجان البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات القدرة على الحصول على الأموال الكافية وتوظيف طاقم على قدر كافٍ من الخبرة من أجل إجراء البحوث والتحقيقات.

التوجه: يجب أن تتوفر لدى اللجان البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات والبرلمان بكافة أعضائه رغبة أصيلة في تبني توجه فعال للرقابة على أجهزة المخابرات، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بطلب التسجيلات والشروع في إجراء تحقيقات حول التصرفات المُشتبه بها.

السرية مقابل الشفافية: يجب أن تضمن الرقابة على أجهزة المخابرات التزام تلك الأجهزة بالمعايير الديمقراطية في نفس الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على القدر الضروري من السرية، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل العملياتية. كما يعتبر هذا الجانب مهماً إذا أرادت أجهزة المخابرات أن تكون على ثقة بأن البرلمان ستناول المواد الحساسة المتعلقة بها بشكل سري.

كيف يمكن التغلب على هذه التحديات؟

يعكس التباين في أنظمة الرقابة القومية على قطاع المخابرات كيفية قيام مختلف الثقافات السياسية بوضع تحديات معينة على سلم أولوياتها دون غيرها من التحديات. وأياً كان الأمر، يمكن أخذ المداخل التالية بعين الاعتبار عند معالجة مشاكل محددة:

السلطة: يجب سن قانون شامل بشأن قطاع المخابرات والرقابة على أجهزة المخابرات بحيث يغطي كافة أجهزة المخابرات التابعة للدولة. ويجب أن ينص مثل هذا القانون على الصلاحيات المحددة الممنوحة لكل جهاز من تلك الأجهزة، وذلك فيما يتعلق بما يلي:

- الإقليم الجغرافي الذي يمارس فيه الجهاز أنشطته.
- المواضيع التي يتولى ذلك الجهاز التحقيق فيها.
- تقنيات التحقيق المعتمدة.
- طبيعة التعاون بين أجهزة المخابرات والسلطة التنفيذية والبرلمان.
- القواعد المتعلقة بإدارة الموارد والوصول إليها وتوزيعها.

وبالإضافة إلى ما تقدم، يجب أن تمنح التشريعات اللجان البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات صلاحيات قوية للتحقيق والمراجعة ومتابعة تنفيذ توصياتها.

القدرة: أي الخبرات حيث يتوجب أن يكون مع البرلمانيين موظفون مساعدون يتمتعون بقدر عالٍ من الخبرة.

المحافظة على المعارف والخبرات: يمكن لأعضاء البرلمان ومن خلال وظائفهم التشريعية العمل على تسهيل عملية المحافظة على المعارف والخبرات. بيد أن ذلك قد ينطوي على مجازفة؛ فقد يصبح هؤلاء الأعضاء مرتبطين بشكل وثيق مع أجهزة المخابرات، حيث يحول ذلك دون قيامهم بممارسة الرقابة على نشاطات تلك الأجهزة.

تنوع خلفية الأعضاء: من ناحية نظرية، يجب أن يأتي أعضاء اللجان البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات من خلفيات تعكس التنوع السياسي والعرقي والديني في الدولة. وفي بعض الأنظمة، يتوجب أن يكون رئيس اللجنة البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات من الحزب المعارض.

الحيلولة دون التنازع: في العادة، لا يعمل أعضاء قطاع المخابرات سابقا و الوزراء المسؤولون عن هذا القطاع سابقا في اللجان البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات لفترة محددة من الوقت. ولذلك، يجب تقييد دور السلطة التنفيذية في انتقاء أعضاء هذه اللجان.

التوجه: تعتبر الإجراءات التالية مهمة لتشكيل توجهات البرلمانيين تجاه المسؤوليات المنوطة بهم:

- التدريب الفعال في القضايا المتعلقة بالمخابرات.
- الطواقم والموارد كافية.
- المردود المالي الكافي.

وفي نفس الوقت، يقع على عاتق الأحزاب السياسية والناخبين مسؤولية اختيار المرشحين المؤهلين للبرلمان والبرلمانيين من أجل اختيار الأفراد المناسبين للجان البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات من بينهم.

السرية مقابل الشفافية: معايير دقيقة ومقننة تتعلق بمنح التفويضات. إذا كان أعضاء اللجان البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات مفوضين بالعمل تحت هذه الصفة، فيتوجب أن تكون المعايير الخاصة بالتفويض الممنوح لهم غير مصنفة من جهة وواضحة من جهة أخرى. كما يتعين أن تتضمن هذه المعايير إمكانية الاستئناف.

رفع التقارير الكافية عن أجهزة المخابرات: يجب أن تتضمن الشروط الخاصة بتقديم التقارير الدورية، مثل التقارير السنوية، ما يلي:

- أن تحتوي هذه التقارير على المضمون المحدد في إطار قانون الرقابة على أجهزة المخابرات بدلاً من تركه لتقدير السلطة التنفيذية أو جهاز المخابرات.
- أن تحدد تلك التقارير التفاصيل المتعلقة بالميزانية والتنظيم والعمليات حيثما كان ذلك ممكناً، حتى ولو تطلب الأمر إصدار نسخ من التقارير سرية لأعضاء البرلمان المفوضين وأخرى علنية للأعضاء البرلمان غير المفوضين وللجمهور العام.

وإلى جانب التقارير الدورية، يجب أن تتمتع اللجنة البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات بالصلاحية لطلب المزيد من التقارير المحددة كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وفي المقابل، ينبغي على هذه اللجان الالتزام برفع تقارير دورية حول النتائج التي تتوصل إليها للبرلمان. وفي نفس الوقت، عليها أن تطلع أجهزة المخابرات على فحوى تقاريرها. ويجب مناقشة التوصيات والتقارير التي تقدمها تلك اللجان في البرلمان.

لجان الرقابة في أربع دول

الدولة			
الولايات المتحدة الأمريكية	ألمانيا	جنوب أفريقيا	المملكة المتحدة
اسم اللجنة البرلمانية المختصة في الرقابة على أجهزة المخابرات			
اللجنة الدائمة في مجلس ولجنة مجلس الشيوخ المختصة في شؤون المخابرات (لجنتان)	لجنة الرقابة البرلمانية	اللجنة الدائمة المشتركة المختصة في شؤون المخابرات	لجنة المخابرات النواب والأمن
الصلاحيات			
قوية	قوية	محدودة	محدودة
الصلاحيات المتعلقة بالمراجعة			
قانونية الأعمال وفعالية كافة أجهزة المخابرات	قانونية الأعمال وفعالية كافة أجهزة المخابرات	قانونية الأعمال والفعالية، ولكنها تضطلع برقابة محدودة على الميزانية لا تتمتع بصلاحيات تتعلق بالأجهزة العسكرية	الأمور المالية والإدارية والسياسة الخاصة بالجهاز الأمني (MI5) وجهاز الاستخبارات السرية (MI6) والمقر العام للاتصالات الخاصة بالحكومة (GCHQ)، ولكن لا تتضمن صلاحياتها الرقابة على الاستخبارات العسكرية أو قانونية الأعمال
التشريعات			
تبادر في سن التشريعات والنظر فيها	تبادر في سن التشريعات والنظر فيها	تبادر في سن التشريعات والنظر فيه	لا تسن أية تشريعات
الترشيحات والتعيينات			
تصادق لجنة مجلس الشيوخ على التعيينات الجارية في أعلى المناصب بأجهزة المخابرات	لا تتمتع بصلاحيات للترشيح أو التعيين	ترشح المفتش العام للمخابرات؛ ويصادق البرلمان بكامل أعضائه على التعيين	لا تتمتع بصلاحيات للترشيح أو التعيين
العضوية			
أعضاء من مجلسي النواب والشيوخ بالكونغرس، يتم تعيينهم من قبل رئيسي المجلسين	ممثلو البرلمان، ويتم تعيينهم من قبل البرلمان	أعضاء من مجلسي البرلمان، ويعينهم الرئيس	أعضاء من كلا المجلسين، يعينهم رئيس الوزراء بعد التشاور مع زعيم الحزب المعارض
الصلاحيات المتعلقة بالتحقيق والوصول إلى المعلومات			
لا تحقق في الشكاوى لكلا اللجنتين مطلق الصلاحية للحصول على كافة المعلومات اللازمة تتمتع كلا اللجنتين بصلاحيات استدعاء الشهود عند التفويض بتنفيذ أعمال سرية، يتوجب على الرئيس إبلاغ كلا اللجنتين مع مراعاة الاعتبارات العملياتية	تحقق في شكاوى المواطنين يمكنها طلب المعلومات من الحكومة ومن أجهزة المخابرات تتمتع بصلاحيات لاستدعاء الشهود مخولة بطلب الشهادة وإجراء الزيارات الميدانية	يمكنها طلب إجراء التحقيقات من قبل المفتش العام أو رؤساء أجهزة المخابرات بإمكانها الحصول على الملفات دون أية قيود تمتلك الصلاحيات لاستدعاء الشهود يمكنها إحالة القضايا إلى لجنة حقوق الإنسان البرلمانية	لا تمتلك الصلاحية لإحالة التحقيق الرسمي لا تفحص قانونية أعمال محددة يمكنها طلب المعلومات، ولكن ليس لها أن تطلب وثائق معينة لا تملك صلاحيات لاستدعاء الشهود، إلا أن هذه الصلاحية متروكة للوزراء ورؤساء أجهزة المخابرات
الميزانية			
تمتلك كلا اللجنتين تفويضاً وصلاحيات لتخصيص بنود في الميزانية ترفع كلا اللجنتين توصياتهما إلى لجنة الموازنة	تصادق على مشاريع الموازنات تتشاور مع لجنة الموازنة تستمع إلى الشهادات	ليس لها صلاحيات مباشرة للرقابة على الميزانية، إلا أنها تشارك في صياغتها	تمتلك الصلاحية لمراجعة الميزانية، بيد أنها لا تفوض رئيس لجنة الحسابات العامة التابعة لرئيس مجلس العموم بالرقابة على تفاصيل الإنفاق

المزيد من المعلومات

القيود وانعدام التوازن؟ حكم قطاع المخابرات في فرنسا المعاصرة

بورن وويتزلينغ، في "الرقابة الديمقراطية على أجهزة المخابرات"

بورن وكاباريني (محررون)

أشغايت، سيصدر قريباً

حكم قطاع المخابرات والمساءلة الديمقراطية في أوروبا

ويتزلينغ، في زالتكليف وآليات المساءلة في الاتحاد الأوروبيس

جوستافسون، كارلسون وبيرسون (محررون)

مطبعة جامعة أوبسالا، ٢٠٠٦

إخضاع قطاع المخابرات للمساءلة: المعايير القانونية وأفضل الممارسات للرقابة على أجهزة المخابرات

بورن وليه، ٢٠٠٥

www.dcaf.ch/publications/making_intel.cfm

التشريعات بشأن المخابرات والأمن من أجل إصلاح القطاع الأمني

حنا، أوبرين وراثميل، ٢٠٠٥

www.rand.org/pubs/technical_reports/2005/RAND_TR288.pdf

الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات في دول غرب الاتحاد الأوروبي - الوضع الحالي وإمكانيات الإصلاح

الجمعية الأوروبية البرلمانية المشتركة للأمن والدفاع، ٢٠٠٢

www.assembly-weu.org/en/documents/sessions_ordinaries/rpt/2002/1081.html

قضايا ذات صلة

- الحريات المدنية والأمن القومي
- التحديات المعاصرة التي تواجه أجهزة المخابرات
- الحكم الديمقراطي
- دمج أجهزة المخابرات والتنسيق فيما بينها
- إصلاح قطاع المخابرات في الدول التي تمر بمراحل انتقالية
- أجهزة المخابرات
- اللجان البرلمانية المختصة بالدفاع والأمن

سلسلة التقارير الموجزة الصادرة عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة
حول إدارة وإصلاح القطاع الأمني

توفر التقارير الموجزة التي يصدرها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة مقدمات محددة حول القضايا المعاصرة في مجال حكم القطاع الأمني وإصلاحه. وقد تم تصميم هذه السلسلة من التقارير لاستخدام ذوي الاختصاص وصانعي السياسات. ونشجعكم على إبداء ملاحظاتكم حول هذه التقارير؛ كما نرجو منكم إرسال تعليقاتكم واقتراحاتكم إلى عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمركز: backgrounders@dcaf.ch

يتولى تحرير سلسلة التقارير الموجزة السيد دافيد لُو. وساهم كل من فريد شراير وجيمس ستوكر بمادة هذا التقرير. كما ساعد جيمس ستوكر في تدقيقه.

تتوفر تقارير موجزة أخرى على الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة:
www.dcaf.ch/publications/backgrounders

التقارير الموجزة الصادرة

- التحديات التي تواجه قطاع المخابرات
- أجهزة المخابرات
- مكاتب التحقيق العسكري (الأمبودسمان)
- القوات المسلحة المتعددة الأعراق
- سياسة الأمن القومي
- اللجان البرلمانية المختصة بالدفاع والأمن
- الرقابة البرلمانية على أجهزة المخابرات
- الشركات العسكرية الخاصة
- حالات الطوارئ

التقارير الموجزة المرتقبة

- الأطفال المجندون
- أنظمة القضاء العسكري
- قواعد السلوك الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)
- إعداد الموازنات الخاصة بالبرلمانات والدفاع
- المشتريات الخاصة بالبرلمانات وقطاع الدفاع
- إرسال القوات إلى الخارج
- نحو فهم عملية إصلاح القطاع الأمني
- التفويض الخاص بالقطاع الأمني

تمت ترجمة وطبع هذا التقرير بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
البرنامج العالمي لدعم البرلمانات وبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية.

قام بترجمة هذا التقرير الموجز المترجم ياسين السيد.

يسعى مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة إلى تعزيز الحكم الصالح للقطاع الأمني وإصلاحه. كما يجري المركز بحوثاً حول الممارسات الصالحة ويشجع على تطوير المعايير المناسبة على كلا المستويين المحلي والدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يضع المركز التوصيات حول السياسات ويقدم استشارات داخلية برامج مساعدة لمختلف الدول. وتتضمن قائمة شركاء مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الحكومات، والبرلمانات، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية إلى جانب عدد من الجهات العاملة في القطاع الأمني مثل قوات الشرطة، والأجهزة القضائية، وأجهزة المخابرات، وقوات حرس الحدود والقوات العسكرية.

تفضلوا بزيارة موقعنا الإلكتروني: www.dcaf.ch